ترجمات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

استراتيجية التعايش القومي بمحافظة كركوك وفقاً للدستور العراقي

د. محمد جعفري
د. رزاق فالح الزبيدي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

المصدر: المجلة الفصلية للدراسات الإدارية الاستراتيجية للدفاع الوطني، إيران، طهران

السنة الثامنة المرقمة 29 من عام 2024

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

استراتيجية التعايش القومي بمحافظة كركوك وفقاً للدستور العراقي

د. محمد جعفري*
د. رزاق فالح الزبيدي**

الخلاصة:

هناك أربعُ قومياتٍ عرقيةٍ مختلفة في كركوك وهي كل من «العربية والتركمانية والكردية والكلدو آشورية» تمثل التنوع الموجود فيها، حيث تسعى حكومة إقليم كردستان بمعيةِ أحزابها إلى جعل كركوك جزءاً من الإقليم، وذلك لدوافع سياسيةٍ واقتصادية، الأمر الذي يقوض فرص التعايش السلمي، كما أن رفض باقي القوميات غير الكردية بأن تكون جزءاً من الإقليم يهدد الأمن المجتمعي للمحافظة مستقبلاً.

وتهدف الدراسة إلى بيان دور العوامل وأدوات التلاقي العرقي في المحافظة واقتراح استراتيجية للتقارب والاندماج، فالسؤال الأساسي المطروح في الدراسة هو: ما هي الاستراتيجية التي تؤدي إلى التقارب والتعايش العرقي والمجتمعي من وجهة نظر الدستور العراقي؟ وللإجابة والاتحادية عن هذا السؤال اعتمدت مجموعة من المعطيات بالاستناد إلى أداة الاستبيان، والتي تم تحليلها واستنتاجها بصورة وصفية، وتشمل أيضاً عمليات إحصائية من خلال جمع آراء ستة عشر شخصاً من أصحاب الشأن والاختصاص والمسؤولين، أما المرحلة التي تلتها في الحصول على الاستبيان من خلال عيناتٍ عشوائية.

وتمخضت مخرجات الدراسة بالحصول على 14 نقطة قوة و21 نقطة ضعف و11 مؤشر فرصة و14 مؤشراً للتهديد، كما تم تحديد الاستراتيجيات التي ينبغي أن توضع للخروج من النفق إلى بر الأمان، وبالنظر إلى العوامل الإقليمية التي تم إحصاؤها وإمكانية تعامل الدولة في العراق مع العوامل المذكورة.

* استاذ مساعد دكتور في جامعة الدفاع الوطنية.
** باحث اكاديمي.

المقدمة

إن أهم القضايا العالقة في العراق، والتي دائماً ما صنفت كأبرز المشاكل المجتمعية الأزلية هي النزاعات العرقية في كركوك، النزاع القديم الجديد الأزلي، والذي يعود بجذوره إلى قرن من الزمان يبلغ ذروته من الحساسية بين الحين والآخر، حيث كثيراً ما هدد السلم الأهلي، مما تطلب تدخل شتى الوساطات لحلحلة النزاعات، وواحدة من أهم المعضلات التي تقف سداً منيعاً أمام حلحلة القضايا هي: إصرار المكونات الأربعة المذكورة أعلاه على فهم المشكلة وحلولها بحسب زاويتهم ورؤيتهم إلى جانب عدم وجود الاستعداد الكافي للتنازل أو تغيير الموقف.

المشكلة الأخرى التي تحول دون إيجاد حلول ناجعة هي: أن أطراف التقارب العرقي والقومي هي نفسها أطراف النزاع الدائر؛ بسبب تداخل العوامل التاريخية والجيوسياسية، الشيء الذي يلقي بظلاله على أجواء المحافظة.

الحلم الكردي لتحقيق الدولة الكردية المستقلة هو حلم متجذر منذ الاحتلال البريطاني للعراق وهو آخذ بالتوسع، حيث تشتمل حدودهم على المناطق التي يقطنها الكرد، ومن جملتها كركوك التي يزعمون أنها محافظة كردية، علماً أن انضواء الكرد تحت ظل الحكومات العراقية المتعاقبة كان مصحوباً بنزاعات سياسية وعسكرية مستمرة، بعد أن رفضت الحكومات المركزية الاستقلال الكردي، فبعد تبوء حزب البعث للسلطة ونقض اتفاقية آذار (1970) وامتناع الحكومة المركزية من إعطاء حق الحكم الذاتي بكركوك للمكون الكردي، اندلع النزاع المسلح بين الطرفين من أجل إلحاق كركوك بأحد طرفي الحرب.

وعليه، فإن الهدف الأسمى والأهم للحكومة الحالية هو: الاستقرار السياسي والمجتمعي بين أطياف الشعب بكل مكوناته، وفي حال تحقق هذا الهدف، فسيكون ملازماً لتحقيق باقي الأهداف الوطنية من قبيل الاستقرار الأمني والاقتصادي وغيره. وإذا ما تحقق العكس، فسينعكس سلباً على جميع الملفات المذكورة، بل قد يؤدي ربما إلى انهيار المنظومة الحكومية.

كركوك هي مدينة متعددة الأطياف والأعراق، وتحظى بموقع حساس للغاية، وكل الحروب والتجاذبات السياسية والعرقية والتاريخية ألقت بظلالها على أمن واستقرار المحافظة في العقدين الأخيرين، وعلى ما يبدو، فإن الحكومة ما زالت عاجزة عن إيجاد حل لملفها الشائك، وبسبب غياب رؤية واضحة لم تتمكن من تطبيق المواد (58 – 140) من الدستور، ما جعلها بعيدة عن الاعتماد على استراتيجية واضحة متعددة الجوانب وبطريقة دستورية، وتحديد نقاط الضعف والقوة، يسهم في تحقيق الأهداف السياسية السامية. ولمزيد من التفصيل يمكن طرح السؤال المحوري الآتي: ما هي الاستراتيجية التي يجب أن تتبع للوصول إلى التعايش القومي والمجتمعي في كركوك من أجل تحقيق الوحدة الوطنية؟

الأسس النظرية للدراسة

الدراسات السابقة

صدرت دراسة عام 2015 للباحثين (كران وعلي وآخرون) تحت عنوان: مستقبل، وسبل حل مسألة كركوك، وهدفت إلى معرفة الأطراف الفاعلة في حلحلة المشكلة، وما هي الأطر التي تحدد مستقبل كركوك؟ وهل هناك فرصة للتسوية بين الأطراف المجتمعية؟ فيما كانت نتيجة الدراسة هي: غياب الإرادة السياسية لحل الأزمة؛ مما تسببت بسوء الأوضاع في المحافظة، فإن أغلب التحركات السابقة كانت عبارة عن إدارة صراعات، وليست مساعي لحل الأزمة، وأما القضية المفصلية المبهمة في الدستور العراقي هي: عدم إدراج القومية بعملية التعداد وعدم تعيين الحدود الإدارية بعد عام 2003 طبقاً للحدود المرسومة لعام 1975.

وقد صدر مقال بعام (2019) تحت عنوان «الأهمية الجغرافية الاستراتيجية لحقول نفط كركوك»، الدراسة تناول الأهداف السياسية والاستراتيجية لحقول النفط من وجهة نظر داخلية وإقليمية ودولية، مؤكدا على الأهمية الجغرافية للمنطقة، وأن النزاعات القائمة داخلياً وخارجياً هي بناء على مطامع نفطية تحويها المحافظة، لأنها تضم 42% من احتياطي النفط الإجمالي للعراق، ولهذه الحقول امتيازات أخرى مثل جودة النفط والقدرة الإنتاجية العالية والمكان الاستراتيجي وغيرها، مما جعل أنظار العالم تتجه صوب المحافظة نظرا للأبعاد الاستراتيجية، كما أن أصل المادة (140) من الدستور، والتي صوبت عام (2005) تعد واحدة من أعقد المشاكل العالقة، ليس بسبب ارتباطها بمواضيع معقدة كالإقليم والفدرالية وتقسيم الثروات فحسب، بل لأنها بحاجة إلى توافق سياسي موسع وشامل.

وكتب (صالح) مقالاً عام (2016) تحت عنوان «الاحتلال الأمريكي وتأثيره في الوحدة الوطنية»، كما طرح مجموعة أسئلة منها: ما هي الدوافع المبهمة لاحتلال العراق؟، وما هو تأثير الهجوم الأمريكي على الوحدة الوطنية للعراق؟ فكانت مخرجات الدراسة هي: أن للولايات المتحدة دوراً فاعلاً في الأحداث الأخيرة التي حصلت بالعراق، فكان تقسيم خارطة المنطقة مجدداً بعد عام (2003) مذهبياً وعرقية يصب بمصلحة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، بالنحو الذي يوسع المكاسب والمطامع في الشرق الأوسط، كما أن إضعاف الكتل الديمقراطية المهنية وتحييد صلاحياتها أسهم في ظهور ثلاثة تكتلات وجهات فئوية وطائفية، وان الاقتتال والنزاع بينها أضعف اللحمة الوطنية واجهد تماسكها، وبالنتيجة، فإن ظهور الهوية العرقية العنصرية والطائفية يضعف كثيراً، أو يمنع من ظهور الهوية الوطنية.

وقدم (عليوي) دراسة عام (2014) تحت عنوان التنوع القومي السلمي في العراق طارحا «كركوك» أنموذجا للتعايش السلمي، وكان الهدف منها تشخيص عوامل العنف والنزاع العرقي والطائفي لسكان كركوك ما بعد (2003)، وآليات تحقق التعايش السلمي ورمي التطرف خارج أسوار طبقات المجتمع، وتبين من نتيجة الدراسة أن هناك عدة عوامل أدت إلى فقدان الحلول في المحافظة، ومن جملتها تضاد وتضارب المصالح بين الكرد والتركمان والعرب والمسيحيين وغيرهم، إضافة إلى التدخل الإقليمي الخارجي، وكذا السياسات الخاطئة للحكومة، ودخول الأحزاب المتطرفة والمجاميع التكفيرية الإرهابية، فضلاً عن مجاميع النظام السابق، لذا بات لزاماً على الدولة العراقية تقوية أواصر الروابط بين طبقات المجتمع وإزالة العقبات، كما أن تشجيع الإعلام المهني ووسائل التعليم العلمي والثقافي، وإبراز التنوع القومي والديني بصورة إيجابية يرفع الحاجة إلى تدخل باقي المجاميع والفصائل المتطرفة.

وعليه، فإن السؤال الرئيسي هو: ما خارطة الطريق الاستراتيجية لخلق بيئة للتعايش السلمي في كركوك وفق مبادئ الدستور العراقي؟

الأسس المفاهيمية والنظرية للدراسة

الاستراتيجية: خارطة طريق لمستقبل مؤسسة ما أو كيان ما، وتأتي من خلال تدوين الأسس وأركان الإدارة، وخطوات الاستراتيجية.

الاندماج القومي: هو عبارة عن دمج مختلف الهويات القومية والدينية تحت إطار اجتماعي وطني موحد، بغض النظر عن المسميات والعناوين الثانوية، وهذه القضية تقع على عاتق المجتمع والنظام السياسي الحاكم، لأن خلق ذلك الظرف في أي بلد هو دليل على الاستقرار والتعايش السلمي بين أبناء البلد، ليتم تعريفها كدولة مستقلة ومميزة عن باقي الدول.

تنوع القوميات في كركوك: التنوع القومي يعتبر هوية كركوك والعراق التي تعود أصولها إلى مئات السنين، وهي عبارة عن «الكرد والعرب والتركمان والكلد آشوريين»، فبعد سياسات النظام السابق خطة التعريب، أصبح التنوع والتعايش المجتمعي ضعيفاً جداً، إضافة إلى ذلك سياسات الاحتلال الأمريكي بعد (2003) ودور دول الجوار أسهم بجعل العراق ساحة التخندق القومي والطائفي، لذا فإن طبيعة الصراع متجذرة، وإذا لم تتخذ التدابير الناجعة ستكون لها آثارها السلبية مستقبلاً.

محافظة كركوك: بعد تأسيس الدولة العراقية عام (1920) كانت كركوك، ولا تزال واحدة من المحافظات العراقية الثمانية عشر، وقد تم تغيير اسمها في أعوام (1976 وحتى 2003) إلى محافظة «التأميم» فيما شهدت المحافظة تجاذبات ونزاعات قومية واجتماعية وسياسية نتيجة للتعدد الفئوي بعد 2003، وقد جسدت المحافظة معضلة عراقية مستعصية، خصوصاً وأن الأحزاب الكردية تسعى جاهدة إلى فرض هيمنتها فيها وتغييرها ديموغرافياً من أجل ضمها ضمن الحدود الجغرافية للإقليم، إلا أن باقي الأحزاب والقوميات مخالفة تماماً لما يجري، لأنه من المحتمل أن يكون تهديداً مستقبلياً على أرض وسلامة العراق.

عوامل تكوين القومية والوطنية

1- كيفية توزيع الموارد الاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع.

2- وضع الحراك القومي بالنظر لعمل وأسلوب متابعة المطالب من القاعدة المجتمعية.

3- التجربة التاريخية للعلاقة بين القوميات.

4- ردود الأفعال المتخصصة لقوى المنطقة والعالم حول موضوع القوميات المشتركة في بلد واحد.

5- الظروف الجغرافية والتكوين القومي والعرقي لكل مجتمع، خاصة نسبة السكان والتجانس القومي ونوع الفجوة الموجودة داخل المجتمع.

نظرية المجال العام لـ(هابرماس)

مفهوم «المصد الاجتماعي» تعني في العرف السياسي والاجتماعي إلى حد كبير بأنه: نقطة تلاقي لكل أفراد البلد الأم الجامع لمجتمعهم، ولديه القدرة على التحكم والسيطرة على التضاد والخلاف مهما كانت شدته، ونقطة التلاقي هذه ليس لها ملحوظ مادي فحسب، بل تشتمل على جوانب معنوية من القيم والأعراف العامة» (هابرماس). 11/10/2012.

وطبقا لرؤية «هابرماس» يتحقق التكامل الاجتماعي بتحقق ما يلي:

1- المجال العام هو البنية التحتية لأي نظام قانوني، لأنه يسيطر على الإرادات الفردية والجماعية، كما يحد من الإرادة الفردية إلى جانب الإرادة الحكومية حينما تكون إرادة جمعية.

2- المجال العام يلعب دوراً فاعلاً في تشكيل العقل الجماعي من أجل تحقيق المسائل الأساسية، مثل المواطنة القومية بين مختلف أطياف المجتمع، «البشري 2005».

3- المجال العام يحقق التعايش بين طبقات وأطياف المجتمع بغض النظر عن المكانة الاجتماعية.

4- مسألة السلام والتعايش القومي تتحقق متى ما تحقق رفع الضرر المادي وغيره عن المواطن؛ بسبب انتمائه أو مذهبه أو قوميته.

أرضية المجال العام طبقاً لمبادئ نظرية «هابرماس» تتحقق بما يلي (هابر 154):

1- العمل بالبيروقراطية المحلية والدولية المتبعة بشكل رسمي، وممارسة سلطتها داخل الدولة.

2- الاقتصاد الوطني الشرعي والقانون المرتبط بجغرافيا الدولة.

3- علاقات المواطنين المتأسسة على قاعدة الدولة – الأمة.

4- اللغة الوطنية.

5- الأدبيات الوطنية.

6- البنى التحتية الإعلامية.

7- القبول والاعتراف الرسمي والمتبادل بين مكونات المجتمع.

8- الدولة المدنية وامتلاك نظام دستوري ديمقراطي.

مبادئ الدستور المرتبطة بالتعايش القومي بكركوك

إصدار الدستور العراقي عام 2005 لم يحظ بالإجماع الوطني في حينها، فقد قوبل برفض العديد من المكونات السياسية والشعبية، حيث أبقى جزء من مواده محلا للخلاف، ومن جملتها المادة (140) من الفقرة (58) والتي تتضمن طريقا لحل مشكلة كركوك والمناطق المتنازع عليها والموعد الزمني النهائي لتنفيذ المادة، علما أنها تتضمن ثلاث مراحل.

أولاً: مرحلة التسوية والتي تنتهي 29/30/2007 طبقاً لما نصت عليه المادة.

الثانية: مرحلة التعداد السكاني والتي تنتهي بتاريخ 13/7/2007.

الثالثة: مرحلة الاستفتاء الشعبي، وتنتهي في 15/11/2007.

وهناك أكثر من تفسير يخص الفقرة القائلة «مع الأخذ بنظر الاعتبار» البند ج من المادة 58 لا يدعم الاستفتاء بشكل جدي، ولا يخلو من الضبابية، وعليه فيمكن مقارنة النص الحالي بباقي النصوص المرتبطة بالدستور، على سبيل المثال: تنص المادة (119) من الدستور على أحقية أي محافظة أو محافظات عدة من تشكيل إقليم فدرالي طبقا للاستفتاء الذي يجري بإحدى طريقتين: (عثمان حمزة 2017).

أ. إن يقدم ثلث أعضاء مجلس المحافظة طلب تشكيل الإقليم.

ب – مطالبة عُشر الناخبين من كل محافظة بتشكيل إقليم فدرالي

ويتبين من هذه المادة أنه لا يحق لأي محافظة الانضمام أو اللحاق بولاية أخرى، بل يحق لها تشكيل ولاية فدرالية منفردة، حيث لم ينص الدستور بإلحاق محافظة بولاية، لذا فمن حق كركوك بمفردها أو بمعية محافظات أخرى تشكيل إقليم فدرالي، وليس الانضواء تحت محافظة أو إقليم، وهذا المتن يسري على باقي محافظات العراق.

إن واضع القانون في المادة «ج» الفقرة (85) استخدم كلمة «تعداد سكاني» بطريقة واضحة وشفافة، وعليه فلم ترد كلمة استفتاء في المتن، ولا يتضمن فقرة انضمام كركوك إلى إقليم آخر، ومع انتقال الفقرة (58) من المادة (140) من قانون إدارة الدولة إلى الدستور وردت كلمة استفتاء في الفقرة (2) من المادة (140) إلا أنها زادت المشكلة تعقيدا، لكن المادة (140) لم توضح موضع الخلاف، ولم تكن بديلا للمادة (58) بل هي نص منسوخ بكل بنوده، ولم يذكر فيه مفهوم الاستفتاء.

وقد أدرجت كلمة «استفتاء» لتعيين إرادة المواطن فحسب، وليس لها اعتبار قانوني في الدستور، وإما في الفقرة الثانية من المادة (140) لا يوجد نص على إقامة الاستفتاء من أجل إلحاق المحافظة بإقليم كردستان، وفي أصل المادة (58) أو (140) لم تذكر كلمة كردستان أو إقليم كردستان لا في النص ولا في المعنى، لذلك فإن هذه الأطروحات المشكوكة فاقدة للاعتبارات القانونية، علما أن المبنى القانوني للاستفتاء ضعيف، ولا يمتلك أي قيمة قانونية، ولا يستطيع الوقوف أمام أي نقطة قانونية، (عثمان حمزة). (2)

إن عملية ترحيل المشكلة تعني خوض تجربة مرحلة انتقالية جديدة واستمرار الخلاف بين أحزاب السلطة، وهذا ما سيعقد ظهور الحل العراقي البحت، وفي هذا الصدد يمكن التطرق إلى رغبة مجلس الأمن الدولي لحل المشكلة من خلال إصدار القرار (177)، كما أن نقل الملف من الداخل إلى الخارج لا يتعارض مع الدستور العراقي وخصوصاً المادة (40) والمرتبطة بالمناطق المتنازع عليها، ومن ضمنها كركوك، ذلك لأن المادة تنص على إيجاد حكم دولي محايد من أجل حلحلة الخلاف.

شرح بعض مبادئ القانون

1- التسوية:

أشارت المادة (140) من الدستور إلى المادة (58) من قانون الحكومة الانتقالية للدولة العراقية، وتؤكد هذه المادة على رفع الظلم والتهميش والتهجير القسري الذي لحق بشريحة واسعة من المجتمع إبان الحكم السابق، ومن جملتها سكان محافظة كركوك بأسرع وقت ممكن، حيث تلزم الحكومة على تطبيق ثلاث خطوات. جابر (2017 - 172).

– دفع تعويضات مالية للمهجرين من كركوك ولمن تم توطينهم ولمن أراد العودة إلى موطنه الأم.

– الإصلاحات القومية

– حل النزاعات الملكية من جهة تشمل التسوية التي ذكرت أعلاه، والنزاعات المرتبطة بالأراضي الزراعية.

2– الحدود الإدارية:

ولم توضح المادتان المذكورتان لعام (2005) خطة طريق دقيقة لبرنامج متكامل لحل للمشكلة المذكورة، ولذلك استمرت الضبابية وغياب فرص الحلول بين مكونات وأطياف كركوك، كما أوصت اللجنة المشكلة لتطبيق المادة (140) بضم الأراضي المستقطعة من كركوك، بما فيها المناطق الواقعة تحت سيطرة الإقليم وهي جمجمال وكفري وكار وطوزخورماتو لتعود حدودها إلى ما قبل عام (1975).

3– التعداد السكاني:

وإذا دققنا في الدستور العراقي نجد أن مفردة «التعداد السكاني» لم ترد إلا مرتين فقط، وتنص المادة بشكل واضح على أن التعداد السكاني يجب أن يتم قبل عملية الاستفتاء كمقدمة لتطبيق المادة المذكورة، علماً أن عام (2007) كان موعداً نهائيا للتعداد، إلا أن العملية أهملت كما هو الحال بالتعداد العام لعموم العراق في العام ذاته.

إن السبب الرئيسي وراء عدم إجراء التعداد السكاني هو إدراج سؤال واحد حول الانتماء القومي والعرقي للناخب في استمارة التعداد، حيث يعتقد بأن إثارة الأسئلة العرقية قد تعود بالصراعات الداخلية.

4– الاستفتاء:

وفيما يخص الاستفتاء هناك وجهات نظر مختلفة، وذلك بسبب الضبابية التي تحويها المادة، حيث لم تذكر صراحة من له حق الإدلاء أو الحدود الإدارية الجغرافية التي يشملها الاستفتاء، أو الجهة التي تشرف على إجراء وتنظيم عملية الاستفتاء، ويمكن تشخيص الفئات والقوميات الموجودة في كركوك من خلال ثلاثة أنواع. (الحمداني، 162.)

الأول: المكون الكردي الذين يصر على تطبيق المادة، ويعتقد بأنها ما زالت سارية المفعول كما ويحذر من نقضها.

الثاني: المكون التركماني الذي يحظى بمساندة بعض الأحزاب والأطراف العربية، الذي يعتقد بأن المادة فقدت اعتبارها القانوني، لأن العام (2007) هو آخر موعد لإجرائها.

الثالث: وهو الطرف الذي يحاول إيضاح القوانين بصورة شفافة وإرضاء جميع الأطراف بطريقة سليمة وقانونية، لأن المادة المتنازع عليها تثير النعرات العرقية والتشنجات العنصرية بين العرب والكرد والتركمان وباقي المكونات.(سين كن 2010)

عوامل التعايش القومي بين قوميات كركوك

العامل الديني والمذهبي:

يعتبر الدين عاملاً مهماً في الحياة البشرية، ويؤثر في سلوكيات الفرد والمجتمع من خلال السلطة المعنوية، ومن المستحيل العثور على مجتمع خالٍ من المعتقدات الدينية، وبما أن أغلب الأديان لا تختص بشعب معين أي عابرة للحدود، فإن علماء الاجتماع يصنفون العامل الديني بأنه عامل معنوي، حيث يعتبر أحياناً عاملاً أصيلاً للهوية الوطنية ومواجهة التحديات الفئوية. وفي الواقع، فإن العامل الديني من أهم عوامل إيجاد اللحمة بين أفراد المجتمع.

العراق بلد متعدد الأقوام والمذاهب المختلفة، وأبرز سماته وتحولاته الاجتماعية التنافس بين المكون الشيعي والسني، ولطالما كان عرضة للخطر بسبب تنوعه القومي والطائفي والايديلوجي، كما وضع هذا التنوع قدرة البلد بوضع معقد للغاية، وبعد أن كان المكون الأقل وهو السني على رأس هرم السلطة في العراق تحمل الشيعة ضغوطات كبيرة، وقد أدى إسقاط حزب البعث بعد (2003) إلى نشوب التنافس الطائفي والسياسي والايدلوجي الشديد بين المكونين، وكذا ازدياد العنف والإرهاب وظهور المجاميع المتطرفة، وتنافس دول الجوار على الحصول على نفوذ وتقوية العنصر الشيعي والكردي بعملية البناء السياسي.(البطاط، وحيد، 2016 – 256)

عملية بناء الدولة وشكل النظام الحكومي العراقي من نظرة آية الله السيد السيستاني تدل على

أنه يحمل رسالة سياسية للإسلام، وقد كان تعامله مع السياسي المسلم وغير المسلم على أساس التساهل والتسامح الديني، وبالإضافة إلى التأكيد على الأصول الدينية، فإنه يسعى إلى توفير بيئة مناسبة لمشاركة مكونات المجتمع بغض النظر عن الطائفة أو التوجه، ولم يخص خطاب السيد السيستاني الوضع الداخلي الديمقراطي والتصرفات الفردية، بل يشمل أيضاً الصعيد الدولي. (الخزعلي 2018 – 52)

ومن متبنيات السيد «السيستاني» أيضاً أن يتم توزيع الثروات الوطنية بعدالة؛ لأنها ملك لكل أطياف وأعراق البلد، وهذا ما يدل على أنه داعم لوحدة وتماسك العراق، لا سيما وحدة المناطق السنية والشيعية، ومن الدلائل الرئيسية على دعمه وحدة العراق هو إتاحة الفرصة للمكون السني للاستفادة العادلة من الثروات التي تنبع من المناطق الشيعية، ومع تأكيده على المشاركة الفاعلة والواسعة في الانتخابات، ومن خلال مراقبة صياغة الدستور يتم صياغة دستور جديد، ويكون دور الدين الإسلامي فيه جلياً وبارزاً.

الأراضي المشتركة

تعتبر الأراضي المشتركة، والتي يقطنها مختلف الأعراق بكركوك عاملاً مهماً للتعايش بين أطياف المجتمع، لأن تاريخ هذا التعايش متجذر وعائد إلى مئات السنين، لذا فإن هذه الأراضي تمتاز بمشتركات ثقافية وتاريخية واجتماعية، وعلى الرغم من سياسات الحكومات السابقة وأخطائها الإدارية، والذي نتج خلافات قومية حادة، إلا أن المشتركات وضعت مكونات المحافظة بقالب اجتماعي مشترك ومصالح مشتركة.(نزاد 2014 . 20)

توسيع ثقافة الحوار

إن ثقافة الحوار البناء هو عنصر أساسي متكامل للتعامل وحلحلة المشاكل العالقة، وهو ما يمهد الطريق لرفع العوائق بين الأطراف المتنازعة، كما أن الحوار هو الطريق الأسلم والأمثل للوصول إلى الحقيقة وحل الخلافات والوصول إلى توافق سياسي مجتمعي مشترك، فالتسوية السياسية هي شرط أساسي لأي إصلاح أو تعايش سلمي مستقر. (الفياض، 2016- 32)

التوافق السياسي

يقوم مفهوم التوافق السياسي على أساس سلوكيات الفرد، حيث تبرز حالة التضامن والانسجام بين أفراد المجتمع بعد تأمين احتياجاتهم مادياً واجتماعياً، كما أن مصطلح التوافق في الخطاب السياسي البريطاني والأمريكي له مضامين إيجابية إلى حد ما، بمعنى التعامل مع الأحداث السياسية والحوار مع الفرقاء، ويشير إلى القيم والحكمة والتسامح من أجل تحقيق المصالح، وعلى هذا الأساس، فإن التوافق السياسي يعني الوصول إلى الأهداف من خلال الحوار والمباحثات وسط الخلافات الأيدلوجية والسياسية، بعيداً عن التوتر وتأزيم الأوضاع وغلق أبواب الحوار. (المرجاني[1] 2017 - 33)

منهاج الدراسة العلمي

تُعد هذه الدراسة تطبيقية؛ لأنها تسعى وراء أسلوب محدد من أجل الوصول إلى استراتيجيات وحلول للموضوع الرئيسي للبحث، كما يعتبر الدراسة وصفية واستكشافية بالنظر إلى الدور الكبير للعوامل الكمية والكيفية فيه، والأسلوب الغالب فيه هو أسلوب المسح الاستبياني، وعليه هناك نوع مهجن أو خليط في الدراسة، حيث تم استخدام منهج تحليل مضمون الدستور ومنهج الحالة السياقية.

استخدمت الأساليب الميدانية والمكتبية من أجل جمع البيانات، والنهج الميداني شمل أخذ عينات من رؤى الأفراد وأصحاب الخبرة والاستفادة من أدوات ووسائل الاستبيان.

كما تشمل كلمة «أهل الخبرة» الخبراء في الشأن وأصحاب الاختصاصات والدراسات العليا وأهل التجربة في المناصب العليا، ومركز الأبحاث التابع للبرلمان العراقي والرتب الرفيعة في سلك القوات الأمنية، فضلاً عن أساتذة وعمداء الجامعات ومسؤولي وقيادات الأحزاب السياسية ومدراء إعلاميين.

ويهدف المخطط رقم (1) إلى الانتهاء من عناصر الطرح الاستراتيجي وتعيين عوامل رئيسية داخلية وخارجية، وتحليل الأجوبة ودراسة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، فرسم

1- Al-Marjani

المخطط (IFE) لتقييم العوامل الداخلية، ورسم المخطط (EFE) لتقييم العوامل الخارجية، ومن ثم وبالاستعانة بالمخططين يتم تشكيل أو رسم مخطط تقييمي لكل العوامل الداخلية والخارجية لتحليل وضع كركوك، وفي الخطوة اللاحقة يتم تحديد نقاط الضعف والقوة والفرص والتهديدات بمخطط (SWOT) وبعد استخراج الاستراتيجيات المستخلصة في المخطط (SWOT) تمت الاستعانة بأهل الخبرة، ولهذا تم إعداد استبيان لتقييم تأثير كل من العوامل الداخلية والخارجية ونقاط الضعف والقوة والفرص والتهديدات المحيطة.

جدول رقم 1: خبراء الدراسة أ: المسؤولون **في النظام السياسي العراقي**

ب: الخبراء في الجامعات والمراكز العلمية والدراسية.

أسماء **الخبراء**	**العمل الوظيفي ومكان العمل**	**القومية**
د. محمود المشهداني	رئيس مجلس النواب السابق	عربي سني
د. محمد تميم	برلماني سابق عن محافظة كركوك، ونائب رئيس الوزراء حالياً	عربي سني
حسن توران بهاء الدين	عضو مجلس محافظة كركوك	تركماني سني
محمد تقي مولى	برلماني سابق وعضو حالي في المجلس الأعلى الإسلامي	تركماني شيعي
د. خالد شواني	برلماني سابق ووزير العدل حالياً	كردي سني
سالار عبد الكريم الشيخ	الرئيس الحالي للجنة تطبيق المادة 140 ومحافظ كركوك وعضو في الديمقراطي الكردستاني.	كردي سني
د. حسن عبد الكريم الكعبي	نائب رئيس مجلس النواب السابق	عربي شيعي

د. رائد فهمي	رئيس لجنة تطبيق المادة 140 سابقا، برلماني ووزير سابق – محافظ بغداد	عربي سني
د. رائد فاضل الحسني	جامعة الإدارة والاقتصاد – كركوك	عربي سني
د. باسم علي خريسان	جامعة كركوك فرع العلوم السياسية	تركماني شيعي
د. محمد هاشم البطاط	جامعة المستنصرية – الفكر السياسي	عربي شيعي
د. علي جاسم التميمي	جامعة كركوك – العلاقات الدولية	عربي شيعي
د. نور حاتم كريم	جامعة كركوك – القانون الأساسي	عربي شيعي
د. ناظم جواد الزبيدي	جامعة بغداد – الإدارة الاستراتيجية	عربي شيعي

د. أسعد تركي سواري	جامعة كركوك – القانون الأساسي	كردي سني
نادية داخل اللامي	جامعة بغداد – الإدارة الاستراتيجية	عربية شيعية

جدول رقم 2 عملية الدراسة

دراسة أدبيات الدراسة
اختيار منهج الدراسة
إعداد الاستبيان
جمع المعلومات
تحليل المعلومات وآراء أهل الخبرة
تبيين نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر المحيطة
مقترح استراتيجية التعايش بين القوميات في كركوك

نتائج الدراسة

أرقام وإحصائيات الدراسة: دور الإحصاء الوصفي هو جمع المعلومات المستحصلة من عملية الإحصاء وتلخيصها، ووصفها كماً ونوعاً، ويبين الجدول أدناه نتائج عملية الدراسة الديموغرافي.

جدول رقم 3 الوصف الديموغرافي للبحث

المتغيرات		التكرارات	النسب المئوية
الجنس	رجل	26	86
	امرأة	12	32
السن	35 – 25	11	29
	45 – 36	9	24
	55 – 46	11	29
	65 – 56	6	16
	66 فأكثر	1	3
القومية	عربي	20	52
	كردي	9	24
	تركماني	6	16
	كلد آشوري	3	8
التحصيل الدراسي	البكلوريوس	8	21
	معهد	2	5
	ماجستير	13	34
	دكتوراه	15	39

سنوات الخدمة	15 - 10	16	42
	20 - 16	9	24
	25- 21	8	21
	أكثر من 26	5	13
مجال النشاط	أستاذ جامعي	15	39
	بكلوريوس إعلام	3	8
	سياسي	6	16
	أمني	8	21
	موظف	6	16
الاتجاه السياسي	مستقل	23	61
	إسلامي	8	21
	علماني	4	11
	قومي	3	8

مخطط التقييم وتعيين الموقف الاستراتيجي IFE – EFE

لتحليل البيئة الداخلية ونقاط ضعفها وقوتها والبيئة الخارجية والفرص والمخاطر المحيطة بواسطة مخطط، لتبيين معدل الوضع القائم والدرجة المرجحة لكل عامل نتيجة لضرب الوزن بعامل الأهمية، وتطبيقه على عوامل الضعف والقوة على حدة، والفرص والمخاطر على حدة أيضاً.

عملية جمع وحساب الامتيازات حيث تبدأ من الرقم (1) إلى الرقم (4) من حيث القوة والضعف، ويكون معدل المتوسط فيها 5/2، فإذا كان وزن البيئة الداخلية أكثر من المتوسط، فهذا يعني أنها قوية بعواملها الداخلية، وإذا كان العكس أي أقل من المتوسط يعني أن البيئة ضعيفة بعواملها الداخلية.

المخطط رقم (4) لتقييم وتعيين الموقف الاستراتيجي (IFE) لنقاط الضعف والقوة

	البيئة الداخلية لنقاط القوة		مؤشرات الإحصائية	
	البيئة الداخلية (نقاط القوة) وعناصرها	المعدل	ا لا نحرا ف المعياري	الأهمية النسبية
1	وجود نظام ديمقراطي وحريات سياسية في العراق إشارة للتقارب الوطني	2,63	0,88	66
2	استقرار كركوك كمنطقة فدرالية مستقلة خارج إقليم كردستان	1.95	1.29	48
3	حصول كركوك على الاستقرار الإداري والسياسي بعد فشل استفتاء كردستان	1.40	0.76	38
4	وجود خطط استراتيجية لزيادة اللحمة الوطنية	1.16	0.67	29
5	التعامل مع نظام اللامركزية الإدارية للمحافظة على المدى المتوسط	2.40	1.28	59
6	التضاريس الجغرافية التي تربط بين المحافظات الوسطى والشمالية	1.50	0.98	51
7	اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط بنسبة ٩٧٪ من إجمالي العائدات.	3.00	1.13	54
8	وجود الثروات النفطية والبشرية كعامل قوة للمحافظة	3.36	0.82	84
9	منح التعويضات المالية وحل مشكلة النزاعات الملكية بين أهالي المحافظة	2.68	1.12	67

10	تسخير ٣٪ من عائدات نفط كركوك لدعم الوحدة الوطنية	1.90	0.92	47
11	دعم المرجعية لتحقيق الوحدة الوطنية في المجتمع العراقي وكركوك	3.20	1.32	75
12	التعددية القومية ''العربية التركمانية الكردية'' ومساهمتها في إيجاد الوحدة داخل المحافظة.	2.11	1.33	53
13	عمل مؤسسات الدولة على جزء كبير من الوعي الثقافي والوئام المجتمعي.	1.21	0.62	30
14	ثبات القيم الإسلامية والثقافية في الشرائح الواسعة للمجتمع العراقي	3.00	0.96	68
15	إنشاء مركز وطني للمصالحة الوطنية أدى إلى وضعه ضمن البرلمان العراقي ومجلس الوزراء.	1.30	16.1	63
16	زيادة الزخم السياسي والاجتماعي لما أقره الدستور من أن العراق بلد فدرالي ديمقراطي.	2.00	0.87	44
17	تبني المؤسسات الحكومية لرؤى الأكاديميين حول المسائل الدستورية والقانونية للعراق	1.30	0.98	32
18	نص الدستور العراقي على التوازن بين المكونات بما يضمن الوحدة الوطنية.	1.50	1.01	47
19	نص الدستور العراقي بحريات الأجزاء الرئيسية للمجتمع	2.60	0.87	43
20	حيادية المحكمة الاتحادية في تفسير المواد الدستورية والقوانين المتنازع عليها	1.50	0.95	37

21	التمتع بالقدرات العسكرية والأمنية من أجل مواجهة التهديدات الأمنية المحتملة	1.38	0.72	34
22	المساعدة على تحقيق الأمن والاستقرار عبر امتلاك قوة أمنية محترفة في القواعد الوطنية.	1.89	0.76	47
23	وجود الحشد الشعبي في كركوك كعامل لضمان الأمن	1.68	0.84	42
24	تفعيل الخدمة الإلزامية في الجيش	2.00	1.05	69
	درجة القوة في البيئة الداخلية	2.02	0.80	0.50

وقد توصل الباحث بعملية تحليل البيئة الداخلية المتبعة إلى عدد من نقاط الضعف، قبل أن يتم اجتناب ذكرها لدواع أمنية.

مخطط رقم (5) لتقييم وتعيين الموقف الاستراتيجي (EYE) للفرص.

البيئة الخارجية والفرص	مؤشرات الإحصاء			
الرقم	المؤلفات	المعدل	انحراف المعيار	الأهمية النسبية
1	دور العراق كوسيط لتقليل التوترات بين دول المنطقة	1.79	0.96	45
2	النظام الديمقراطي العراقي وتعامل القوات الإقليمية والدولية معه	2.76	0.88	79

3	صدور القرار 1770 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتشكيل وفد يوناني لتقديم المشورة لمشكلة المناطق المتنازع عليها	1.29	0.73	32
4	التزام العراق بالحيادية في ظل ازدياد الصراع بين القوى العالمية	1.45	0.83	36
5	المكان الاستراتيجي للعراق في الشرق الأوسط وارتباطه بالمنطقة	1.85	0.95	46
6	دور صادرات النفط العراقي في سوق الطاقة العالمي	1.82	0.98	45
7	زيادة أسعار النفط في ظل ازدياد الطلب والحاجة العالمية	2.00	0.96	50
8	حضور الكفاءات العراقية في دول الجوار	1.50	0.80	37
9	التاريخ الحضاري والقيم الثقافية المشتركة بين المجتمع العراقي ومجتمعات دول المنطقة	1.77	0.91	44
10	انفتاح العالم على المجتمع العراقي تجاريا وسياحياً وثقافياً	1.71	0.77	43
11	سلك طريق تحقيق العدالة بين أغلب شعوب المنطقة	1.45	0.76	36
12	انتصار العراق على داعش نيابة عن دول المنطقة	1.45	0.76	75
13	دعم الإيراني للعراق	2.39	1.00	60

14	ازدياد القدرة لمحور المقاومة في الشرق الأوسط	1.61	0.89	40
15	دور التحالف الدولي بقيادة أمريكا لمحاربة الإرهاب في العراق	1.66	0.97	40
الدرجة النهائية للبيئة الخارجية (الفرص)		1.89	0.84	41

مخطط رقم 6 تقييم وتعيين الموقف الاستراتيجي (EFE) (التخاطر والتهديدات).

البيئة الخارجية	المؤشرات الإحصائية			
الرقم	المؤلفات	المعدل	انحراف المعيار	الأهمية النسبية
1	التدخل التركي ودول الجوار بالشأن العراقي	2.92	1.02	73
2	الإصرار الأمريكي على فدرلة العراق وتأثيره على استقرار العراق	2.29	1.16	57
3	إشعال الحرب ضد العراق بالنيابة من قبل بعض دول المنطقة	2.60	0.97	65
4	التجاوز على الحق المائي للعراق من قبل دول الجوار	3.00	0.84	75
5	السياسة التحريضية على العنصرية من قبل بعض دول المنطقة	1.40	1.02	35
6	فقدان الانضباط النقدي الناتج من الأزمات والحروب الإقليمية	1.55	1.06	39

7	ظهور الدول المنافسة للعراق في المجال النفطي	1.40	0.79	35
8	الأزمة الغذائية؛ بسبب الحرب بين روسيا وأوكرانيا والاتحاد الأوروبي	4.50	0.86	62
9	وجود بعض السياسات الخاصة بالمنظمات الاقتصادية والدولية حول العراق	1.04	0.92	35
10	انعكاسات العولمة الثقافية على المجتمع العراقي	2.50	1.01	63
11	توسع الترويج للمخدرات وسوء تعاطيها بدول الجوار وأثرها على المجتمع العراقي.	2.76	088	65
12	الهجرة الأجنبية من العراق وانعكاسها على القيم الثقافية	1.35	0.94	34
13	الحرب الثقافية الخارجية والعمليات النفسية لتغيير القيم الثقافية والاجتماعية	2.76	0.79	69
14	وجود القواعد العسكرية الأمريكية والتركية	3.50	1.19	88
15	تكثيف الهجمات السيبرانية على العراق ودول المنطقة	2.76	0.95	68
16	تأثير السياسات التخريبية لزعزعة العراق	3.20	0.80	85
17	استكمال دور قوى المنطقة على المستوى التكنلوجي والطاقة والنووي	2.58	0.95	64
18	الوضع الأمني بسوريا وظهور الجماعات الإرهابية والقوى الخارجية	2.66	0.99	66
19	استمرار الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاسها على الأمن الدولي	2.50	0.83	62
	الدرجة النهائية للبيئة الخارجية للتهديدات	2.36	0.93	67%

مخطط رقم (7) الامتيازات المحسوبة للبيئة الداخلية والخارجية

تحليل البيئة	الدرجة النهائية
مخطط تقييم البيئة الداخلية IFE	2.14
مخطط تقييم البيئة الخارجية EFE	2.11

تحليل نتائج المخططات الداخلية والخارجية

النتائج الحاصلة من المخطط التقييمي للعوامل الداخلية والخارجية هي كالتالي: إن وضع محافظة كركوك في حالة تدافع للقوى المتضادة، وهذه الحالة ناجمة من تغلب نقاط الضعف على نقاط القوة الداخلية، وعليه يجب اتباع استراتيجية مناسبة لتحييد الضعف والابتعاد عن التهديدات البيئية.

تطوير الاستراتيجية بمساعدة SWOT

بعد أن تم التعرف على العوامل البيئية (الفرص والتهديدات) والعوامل الداخلية (نقاط القوة والضعف) عن طريق مخططات (IFE و FFE) ننتقل بعده إلى مخطط **SWOT** لتعيين الاستراتيجيات المركبة.

وبالنظر للعوامل البيئية التي تم إحصاؤها ودرجة تفاعل العراق مع كل عامل مذكور، تم تشخيص الموقف القومي في كركوك، وهو في حالة تدافع وصراع قومي، وفي ظل هذه الظروف يدرك أهل الخبرة والشأن بأن ينبغي وضع طريق مستقبلي على المدى الطويل، وبناء على هذا الأساس تم اختيار استراتيجيات SO و WT من بين الاستراتيجيات الأربع.

تقدير الموقف والتوجه الاستراتيجي

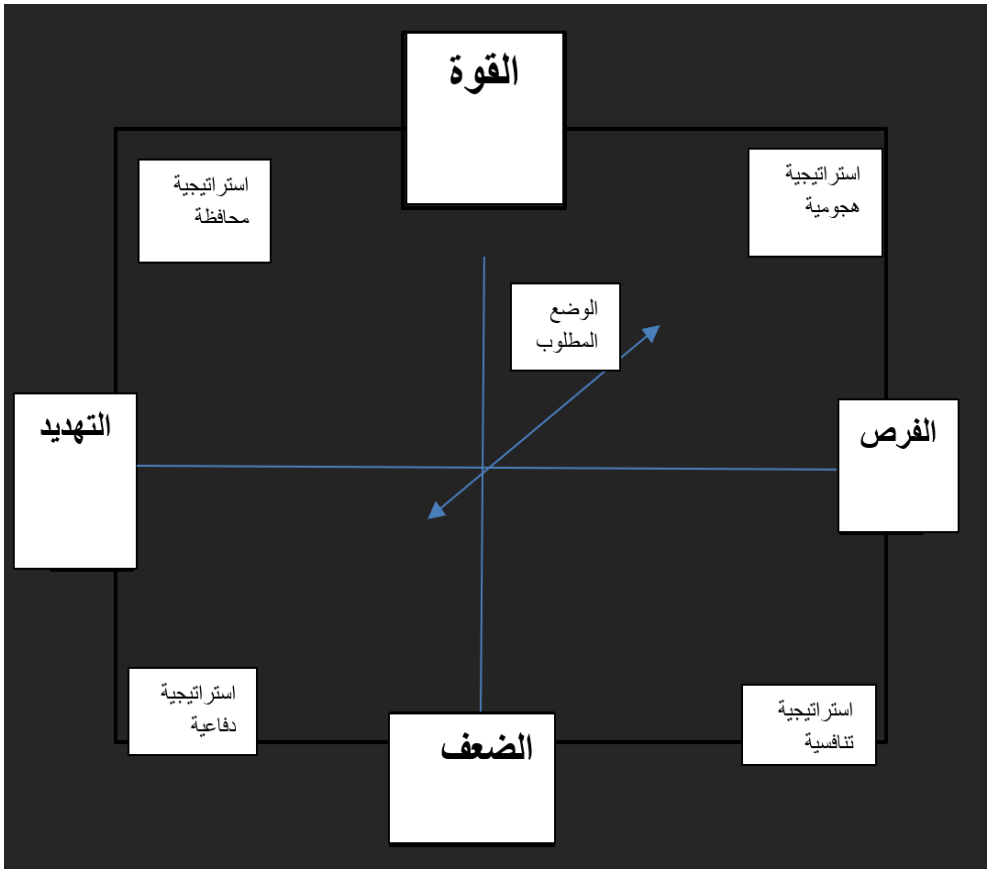

مخطط رقم (8): المخطط الزوجي للإحصاء والاستراتيجيات القطاعية

المحيط الداخلي المحيط الخارجي	نقاط القوة – S قم بفهرسة نقاط القوة	نقاط الضعف – w قم بفهرسة نقاط الضعف
الفرص – o قم بفهرسة الفرص	استراتيجياتSOالاستفادة من القوى للاستفادة من الفرص	استراتيجيات wo الاستفادة من الفرص للتخلص من الضعف
التهديدات – T قم بفهرسة التهديدات	استراتيجيات –st الاستفادة من القوة للاحتراز من التهديدات	استراتيجيات – wt تقليل الضعف والابتعاد عن التهديدات

استراتيجية الموقف الدفاعي

الهدف من الاستراتيجية الدفاعية هي تقليل حجم التهديدات ونقاط الضعف قدر الإمكان، إذ إن المؤسسة أو الكيان أو الدولة التي يتركز عليها التهديدات ونقاط الضعف تكون في موقف خطر، وعادةً ما تتجنب الدول هذه المواقف المتأزمة، وطبقاً لـ26 عامل ضعف ووفقاً لجدول 5 و9 تم استخراج عوامل التهديد وفقاً لجدول (7). ومن أجل تجنب نقاط الضعف والتهديدات، تم تحديد (11) استراتيجية دفاعية على النحو الآتي:

الاستراتيجيات الدفاعية WT

1 – صنع سياسات استراتيجية لتقليل الاختلافات الثقافية والاجتماعية وخلق جو من ثقافة النقد والتوجيه المسؤول، إضافة إلى الشفافية ومواجهة الانحرافات والمزاجيات الفكرية والهيمنة الإعلامية التي تحول جبهة الاستكبار إلى نفوذ ثقافي واجتماعي واقتصادي.

2 – إن الإصلاح في النظام السياسي الديمقراطي وزيادة تجربة عزل صلاحيات القوى الحاكمة، وتقوية الثقافة السياسية العامة، له علاقة وطيدة في الموثوقية والهوية الوطنية، وهذا لا يخلو من الأهمية في قضية المقبولية السياسية والحد من العنف القومي والطائفي وبروز المشروع الأمريكي والغربي، كما سيحد أيضاً من محاولات تقسيم العراق إلى دويلات طائفية وقومية.

3 – طرح استراتيجية توفير فرص العمل في المناطق ذات التعدد القومي والطائفي والتوزيع العادل لثروات البلد، وزيادة دخلهم اليومي، وخصوصاً في المناطق المتاخمة للحدود وإيجاد الرفاهية المناسبة، كل هذا من شأنه تفويت الفرصة على الجماعات المتطرفة ومؤامرات دول الجوار أو المنطقة.

4 – تشجيع الدولة والحكومات المحلية على الزواج بين الأعراق والأطياف المختلفة، التي تشكل النسيج المجتمعي العراقي، عن طريق إعطاء القروض والتسهيلات المالية للمتزوجين، وهذا ما سيسهم بزيادة التلاحم والتعايش السلمي بين مختلف الأطياف والحد من المخاطر القومية.

5 – التنمية السياسية وتعزيز الديمقراطية كمؤشر لتوأمة التنمية والتدين، بهدف الوفاق الاجتماعي في ظل الارتقاء السياسي لكل طبقات المجتمع، ومساعدتهم للاطلاع على التدخلات الأجنبية في الصراعات العرقية والطائفية.

6 – إطلاق برنامج أمني بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية في المناطق المتنازع عليها، طبقاً للمادة (9) من الدستور، على أساس تعيين عدد الجنود في القوات الأمنية من الجيش والشرطة الاتحادية وإعادة هيكليته مجدداً، بقيادة قوميات تلك المناطق المتنازع عليها، من أجل التصدي لكل تهديد محتمل من الجماعات الإرهابية.

7 – طرح برنامج استراتيجي لنبذ التفرقة وعدم المساواة وإرساء العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروات وباقي المناصب، وتعزيز الشعور بالمواطنة والوحدة الوطنية وتوسيع وتعميق العلاقات الاجتماعية، كأهداف للمدى القصير والمتوسط من أجل الوصول إلى الهدف الأصلي.

8 – تطبيق الفيدرالية في محافظة كركوك استناداً إلى المواد (119-118-117-116-1) من الدستور، مع إجراء تغييرات قانونية وإدارية وتعديل الدستور والتصويت على الفدرالية على أساس جغرافي، واختصاص المناصب لنواب المحافظة من القوميات المختلفة من أجل رفع الاتهامات والمناكفات والانقسامات ومنع نشوب أزمة الثقة، ومنع تدخل دول المنطقة بالشأن الداخلي العراقي بذريعة الحفاظ على القوميات من التشظي.

9– بناء الأمة على أساس التنمية المحلية المستدامة، والاستفادة من الأفكار الخلاقة للنخب القومية في إدارة أمور مناطقهم، وبالتالي وعلى المستوى الدولي تفويت الفرصة على الأعداء الذين يرومون التدخل بالشأن الداخلي، ليكون البلد بمعزل عن التأثر بالتغير الفكري الناجم من العولمة أو الهجرة من وإلى العراق.

10– رسم استراتيجية في مجال الحد من الهجرة والتغرب، والذي يتحول مستقبلاً إلى انعدام للهوية الثقافية، ويتم ذلك من خلال تبيين العلاقة بين طبقات الهوية العراقية، إلى جانب الثقافة الوطنية والقومية والغربية، والتعامل الإيجابي والمنطقي لهذه الطبقات يصنع لنا الهوية الثقافية والإسلامية المعقولة.

11 – بناء اقتصاد حر ووطني من أجل حل المشاكل اليومية لبناء الاقتصاد، والاهتمام بالإنتاج الإنساني والوطني، والتخلص من قيود الاعتماد الكلي على تصدير النفط، وتقليل البيروقراطية الحكومية وجعلها أكثر مرونة، والحفاظ على النخب للارتقاء بالاستقلال الاقتصادي من أجل مواجهة الأزمات الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي.

استراتيجيات الموقف الهجومي (co)

الهدف من الاستراتيجية الهجومية هو: الاستفادة القصوى من الفرص ونقاط القوة من أجل التنمية والارتقاء بالدولة، وبناء على عوامل القوة الـ(24) فهي تعادل الجدول (4 و 15) وعامل التهديد معادل للجدول (1)، ومن أجل تلافي عوامل الضعف والتهديد تم تحديد (8) استراتيجيات للقسم الهجومي على النحو التالي:

الاستراتيجيات الهجومية (So)

1 – تعميق العلاقات العاطفية عن طريق تنمية المجتمع حول القيم المشتركة والمثل المتفق عليها.

2 – التأكيد على المادة (117 و 119) من الدستور، والتي تنص على أن كركوك منطقة فدرالية تابعة لجمهورية العراق، ولا ترتبط بإقليم كردستان، وليست جزءاً منه، ومن الممكن أن تكون المنظمات الدولية الحيادية طرفاً بتطبيق المادة.

3ـ الاستفادة الفاعلة لمكانة العراق الكبيرة ودوره الفعال لحل المسائل الإقليمية العالقة، على أساس التعدد والتنوع الثقافي والقومي المشترك.

4 – الاعتماد على عمل النظام السياسي الديمقراطي الذي يسهل للشعب اختيار النظام الديمقراطي والارتقاء به عالياً، والتضامن الوطني وارتقاء شخصية البلد في ظل البيئة المضطربة.

5 – ارتقاء الحس التضامني والمسؤولية الاجتماعية والانسجام الديني والوطني المبني على «العلم والهوية الوطنية»، من أجل دعم الشعب والنهوض بواقع العراق إقليمياً بما يناسب تطلعات شعبه.

6– تدريب وتعليم المنظمات والمؤسسات المجتمعية والثقافية من أجل تعزيز الديمقراطية عن طريق المراكز العلمية والجامعية.

7– مشاركة النخب من مختلف القوميات بصناعة القرار بأبعاده المختلفة، من أجل التطور والتنمية المتوازنة للمحافظات الحدودية.

8– تحويل القيم الدينية إلى سلوكيات اجتماعية؛ ومن ثم تحويلها إلى خطاب لتعزيز العلاقات

الاجتماعية واعتمادها، وفي النهاية الرصيد الاجتماعي عن طريق مراكز النخبة والهيئات الفكرية.

النتيجة

الحفاظ على متانة وتماسك ووحدة القوميات واحد من أهم أهداف أي نظام سياسي، لأن زيادة معدل التعايش السلمي القومي يقوض التهديدات الداخلية والخارجية، ويوفر الأرضية المناسبة للتنمية والتطور.

وفي العقود الأخيرة دخل التعايش القومي مطبات كثيرة، وتعرض إلى تهديدات خارجية، وأما الاستراتيجية العراقية المتبعة لتعايش القوميات هي «الدافعية» (WT) وعليه فالعراق يستطيع أن يستغل الاستراتيجية التدافعية لتقليل الضعف الحاصل والابتعاد عن المخاطر، وقد تم عرض هذا الطرح بما يتوافق مع مصلحة العراق، ومن متون الدستور العراقي وإجراء مقابلات مع أهل الخبرة والشأن، كما تم طرح مقترحات في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي من أجل إيجاد الاستقرار اللازم واجتناب الصراعات والمناكفات.

المجال السياسي

وتسبب هذه الاستراتيجيات أرضية للوحدة الوطنية وتقليل الصراعات والوصول إلى الحلول المثلى، وعليه يتم طرح المقترحات التالية.

1 – تقييم وضعية الإدارة الكلية في مجال القوميات والمذاهب وفق تحليل كلي، من منظور طرح السياسات والبرامج ذات الارتباط بالمجتمع القومي والمذهبي.

2 – عدم تدخل المؤسسات بعمل بعضها البعض عبر الالتزام التام بالدستور وتركيزها على أصل مسؤولياتها الأساسية.

3– التفات المسؤولين وصناع القرار في المجال السياسي إلى المسائل الداخلية، والمصالح الوطنية والتنمية المستدامة إلى جانب المسائل الإقليمية والعالمية.

4– الاستفادة الذكية للأحزاب من الفرق والقوميات والمذاهب المختلفة من أجل الوصول إلى أهدافها، وهذا أمر في غاية التأثير بواقع التعايش في المجتمع الكركوكي، سيما بعد الاحتلال

الأمريكي ودوره السلبي في خلق الاختلافات والفتن، مما دفع بعض المجاميع للانشقاق عن المجتمع العراقي وخلق فجوة وتصدع بالوحدة الوطنية.

5- تدقيق سجلات المواطنين لمعرفة سكان كركوك الأصليين، وحل مسألة صلاحية الناخب، ثم يتبعها استفتاء حر وشفاف للمقترحات التالية:

- كركوك تبقى محافظة مرتبطة بالدولة العراقية المركزية

- كركوك منطقة فدرالية

- إعطاء اختيار الموقف لكركوك. أما الحكم الذاتي أو اللامركزي

- ضم كركوك إلى إقليم كردستان

6- انطلاق المباحثات مجدداً بين بغداد وكردستان حول كركوك والتنسيق بينهما بمسائل مهمة.

المجال الاقتصادي

يمتلك العراق مصادر وثروات طبيعية كبيرة، فضلاً عن موقعه الجيوسياسي وطاقاته البشرية الشابة نوعاً ما، حيث جعلته واحداً من الدول المعدودة التي تمتلك فرص النمو الاقتصادي، وقد تؤهله لأن يكون في صفوة البلدان التي تلعب دوراً اقتصادياً مؤثراً، وباستطاعته وبالإدارة المحنكة أن يسد الفجوة الحاصلة بين الحكومة والشعب وعليه تم اقتراح ما يلي.

1- من أجل رفع التهميش والفقر والتخلف من المناطق الحدودية، والتي تتمتع بخليط قومي لا سيما كركوك والموصل وديالى، ودحر النشاطات التكفيرية الطارئة عليها، يجب الاهتمام بها ورصد برنامج اجتماعي واقتصادي شامل.

2- يجب على الحكومة والسلطة التنفيذية تقليل الفساد المستشري من خلال الإدارة الصحيحة وتطبيق القوانين والمقررات والتصويت عليها.

باقي المقترحات

الحفاظ على الوحدة الوطنية والقومية هو هدف تسعى له كل الأنظمة السياسية، ويعد من أهم أولوياتها، كما أن زيادة التجانس الوطني يقلل من التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية، ويوفر الأرضية الخصبة للتنمية والتطور والنهوض بواقع البلدان وعليه يتم اقتراح ما يلي.

1- تحويل التهديدات إلى فرص للعلاقة بين القوميات والطوائف من أجل ارتقاء النظام وتلاحمه.

2- استثمار الشخصيات المؤثرة، والتي تحظى بمقبولية اجتماعية والاستفادة منها سياسياً وثقافياً وطائفياً، كعامل مهم للتضامن والانسجام.

3- تأسيس ثقافة شفافة لتقبل النقد وتحمل المسؤولية بين أصحاب المناصب والمدراء، لكي يستطيع المدير الإجابة على كل الشبهات التي تخص عمله بصورة شفافة.

4- تعزيز البنى التحتية الثقافية في البلد، لا سيما في الطاقات البشرية، عن طريق التخصص في اختيار المدراء والخبراء في المجال الثقافي.

5- السعي وراء إيجاد التقارب والتعايش الوطني وتقليل الخلافات الثقافية والاجتماعية فضلاً عن مواجهة الهجمات الثقافية.

6- إعادة النظر في الإدارة العامة من جميع الجوانب من باب تحمل للمسؤوليات السياسية.

7- الترويج للمساواة بدل تجاهل عكسها (عدم المساواة)

8- السماح للطرف الآخر بطرح أفكاره بحرية وبيان وجهات النظر المختلفة عبر الجو العام.

9- خلق أرضية للنقاش وبحث المسائل الخاصة

10- استهداف عملية الإصلاح للمؤسسات الرسمية ومجلس النواب والقوة القضائية والحكومات المحلية للمحافظات والكتل المستقلة.

11- وضع برنامج أو آلية لدعم وتنمية المجال العام.

12- وضع قوانين تحمي الحريات وتضمن بقاءها، وإنشاء منصات إعلامية وطنية مؤثرة، تحظى بمتابعة طبقة واسعة من الجماهير لدعم المصالح العامة.